حديث جبريل عليه السلام في مواقيت الصلاة "دراسة ومقارنة"

منصور بن عبد الرحمن بن عقيل العقيل
أستاذ مساعد الحديث وعلومه
جامعة شقراء
mansorak@su.edu.sa

المستخلص

احتوى هذا البحث على تخريج حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، في إمامة جبريل عليه السلام، للنبي صلى الله عليه وسلم، وبيان مواقيت الصلاة، وتم دراسته باستيعاب، وبلغت طرقه لجابر بن عبد الله ثلاثة طرق، وهي من طريق وهب بن كيسان، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وأبي الزبير، من طريق واحد. وقد تمت دراسة هذه الطرق وبيان درجتها.

وتم جمع أحاديث المواقت التي هي أصول المواقيت، وبلغ عددها ستة أحاديث، عدا حديث جابر، فتكون سبعة كاملة. وقمت بتخريجها والحكم على طرقها.

ومن ثم تمت المقارنة بين حديثي جابر بن عبدالله، وحديث عبدالله بن عمرو بن العاص في صحيح مسلم، كونه أشهر أحاديث المواقيت، وأصحها، ومقارنة ما جاء فيهما من أوقات الصلوات.

والهدف من هذا البحث: بيان اجتماع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم على معنى واحد، وعدم اختلافها، وإمكانية الجمع بينها، ورد الطاعنين بالسنة النبوية.

ومنهجي في البحث هو منهج استقرائي وتوصيفي، ثم تحليلي واستنباطي.

وأهم نتائجه: بيان صحة حديث جابر، وأنه من أصح الأحاديث في المواقيت، كما ذكر ذلك الإمام البخاري رحمه الله، وقد اشتمل على أصول المواقيت، وأنه لا يتعارض مع باقي أحاديث الباب، وإمكانية التوفيق بينها، بما ينسجم، ويتوافق بعضها مع بعض.

الكلمات المفتاحية: الحديث، تخريج الحديث، طرق الحديث، جابر بن عبدالله، أصول المواقيت، وقت صلاة.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

فقد يقف الباحث في السنة النبوية على أحاديث صحيحة، وفي ظاهرها تعارض، ومن ثم يحتاج للنظر في هذا التعارض والجواب عليه بأحد طرق حل هذا الإشكال، إما بالجمع أو الترجيح، وهذا علم جليل، رفيع القدر، لمن اشتغل فيه حاز نصيبـًا وافراً من الذب عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد كانت أحد الطعون على السنة النبوية وجود تعارض فيها.

وكان للعلماء اهتمام بهذا، في المصطلح، وشروح الحديث، وتتابع العلماء على دراسته بداية من الإمام الشافعي، وابن قتيبة، ومرورا بشراح الصحيحين

وغيرهما كالطحاوي وابن بطال والقرطبي والنووي وابن حجر، وغيرهم، إلى يومنا هذا، فكتبهم مليئة بالتوفيق بين الأحاديث المتعارضة بينها في الظاهر.

ولأهمية هذا الباب كثرت الرسائل الجامعية فيه، وتنوعت وكثرتْ هذه الرسائل المكتبة العلمية، ولم تقتصر على علم الحديث، فقد تخصصت رسائل في أحاديث العقائد وبعضها في أحاديث الفقه، وبعضها اشتغل بكتاب، وبعضها بعالم.

فأحببت أن أسهم في هذا الباب، بدراسة أحد الأحاديث التي تعتبر أصل في بابه، وهو حديث جبريل عليه السلام في مواقيت الصلاة.

موضوع البحث

حديث جبريل في إمامة النبي صلى الله عليه وسلم، وتعليمه أوقات الصلوات الخمس. دراسة حديثية مقارنة بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص، المروي في صحيح مسلم، ويعتبر أيضـًا أصل في الباب.

أهدافه

جمع طرق الحديث، وتخريجها تخريجـًا موسعـًا.

١- الحكم على جميع الطرق.

٢- ذكر الاختلاف بين الروايات.

٣- مقارنته مع حديث عبد الله بن عمر بن العاص.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من أفرد حديث جبريل عليه السلام بالدراسة، أما مسألة وقت الصلاة، والأحاديث الواردة فيها، فإنها بُحثت كثيراً، باختصار وتوسع.

أهمية حديث جبريل:

تأتي أهمية حديث جبريل في المواقيت من جوانب عديدة، منها: كونه من أحاديث "أصول المواقيت"، وهي التي استوعبت أوقات الصلاة جميعـًا، وبينت بداية الوقت ومنتهاه.

وكذلك: كون البيان الوارد فيه بطريق التعليم العملي، وهو أبلغ من النظري.

وكذلك: كونه من أوائل الأحاديث في بيان الأوقات، فقد كانت صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم، في مكة.

وكذلك: صحة سنده وقوة طرقه، وقد قال البخاري: "أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم"، فضلاً عن حديث ابن عباس في إمامة جبريل.

والبخاري وإن لم يخرجه في صحيحه، إلا أنه صححه، وعدم إخراجه في الصحيح يرجع إلى أن رجاله ليس على شرطه، كما سيأتي عند الكلام على حديث جابر رضي الله عنه.

خطة البحث:

جعلت هذا البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، ثم الخاتمة.

المقدمة: ذكرت فيها موضوع البحث، وأهدافه، وأهمية حديث جبريل، وتعريف الوقت في اللغة والاصطلاح.

المبحث الأول: أحاديث مواقيت الصلاة.

المبحث الثاني: تخريج حديث جبريل.

المبحث الثالث: الدراسة والحكم على الحديث.

المبحث الرابع: مقارنة بين حديث جبريل عليه السلام، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وقد جعلت عنوانه: "حديث جبريل عليه السلام في مواقيت الصلاة، دراسة ومقارنة"

المبحث الأول:

أحاديث مواقيت الصلاة(١).

(١) تعريف الوقت في اللغة والاصطلاح:

الوقت: هو مقدار من الدهر، جمعه أوقات، والميقات الوقت، وجمعه مواقيت، وأكثر ما يستعمل في الماضي، وقد استعمل في المستقبل، وقد استعير الوقت للمكان، ومنه مواقيت الحج لمواضع الإحرام، ووقت الله الصلاة توقيتاً، وَوَقَّتها يِ َقُّتها من باب وَعَدَ، حدد لها وقتا.

قال ابن الأثير: التوقيت والتأْقِ يتُ: أن يجعل للشيء وقت يختص به، وهو بيان مقدار المدة.

فوقت الصلاة اصطلاحاً: هو الزمن الذي حدده وقدره الشارع، ابتداءً وانتهاءً، لإقامة الصلاة فيه.

انظر: البناية شرح الهداية (٢/ ٨)، المصباح المنير (ص٣٤٤)، النهاية في غريب الحديث (٢١٢/٥)، معجم مقاييس اللغة (١٣١/٦)، الصحاح (٢٦٩/١).

جاء في السنة النبوية تحديد أوقات الصلوات، وبيان مواقيتها، وتنوع طرقها لهذا الباب، فجاءت أحاديث بينت أوقات صلوات معينة، مختصرة، أو مطولة.

وجاءت أحاديث نبوية أسهبت في بيان جميع أوقات الصلوات، ابتداءً وانتهاءً، وهذه الأحاديث هي الأقل، وهي التي يطلق عليها أهل العلم: "أصول المواقيت"(١)، وقد اجتهدت بحصرها، ووقفت على ستة أحاديث، أصول في المواقيت، إضافة لحديث جابر رضي الله عنه في إمامة جبريل عليه السلام، لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي جمعها ودراسة أسانيدها فائدة كبرى للمقارنة بين الأحاديث، والترجيح فيما يختلف منها.

الحديث الأول:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ. وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ. وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ(٢).

---

(١) انظر: المجموع شرح المهذب للنووي (١٨/٣)

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس حديث رقم: (٦١٢)، وأبو داود (٣٩٦)، والنسائي (٥٢٢)، وأبو داود الطيالسي في المسند (٨/٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٨٢/١)، وأحمد في المسند (٥٥٢/١١)، والبزار في المسند (٤٠٤/٦)، وابن خزيمة في صحيحه (١٦٩/١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٦/١)، وابن حبان في صحيحه (٣٣٧/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٣٨/١)، والطبراني في الكبير (٦٠٦/١٣). من طرق عن قتادة، عن أبي أيوب، عن عبد الله بن عمرو. مرفوعاً.

الحديث الثاني:

عن أبي بكْر بن أبي مُوسَى، عَنْ أبيه عَنْ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَ سَلَّمَ أَنَّه أَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُ ُهُ عَنْ مَوَاقِ يت الصَّلَاة فَلَمْ يُرُدَّ عَلَيْه شَيْئًا. قَالَ: فَأَقَامَ الْفَجْرَ حينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالظُّهْرِ حينَ زَالَت الشَّمْسُ، وَالْقَائِ لُ يَقُولُ: قَد انْتَصَفَ النَّهَارُ وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ م نْهُمْ. ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَ ةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْمَغْرِبِ حينَ وَقَعَت الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعشَاءَ حينَ غَابَ الشَّفَقُ. ثُمَّ أَخَّرَ الْفَجْرَ م نَ الْغَد حَتَّى انْصَرَفَ م نْهَا، وَالْقَائِ لُ يَقُولُ: قَدْ طَلَعَت الشَّ مْسُ أَوْ كَادَتْ، ثُمَّ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا م نْ وَقْت الْعَصْرِ بِالْأَمْس. ثُمَّ أَخَّرَ الْعَصْرَ حَتَّى انْصَرَفَ م نْهَا وَالْقَائِ لُ يَقُولُ: قَد احْمَرَّت الشَّمْسُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوط الشَّفَق، ثُمَّ أَخَّرَ الْعشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ. ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِ لَ فَقَالَ: الْوَقْتُ بَيْنَ هَذَيْنِ(١).

الحديث الثالث:

عَنْ سُلَي مَانَ بْن بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبيه عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْت الصَّلَاة فَقَالَ لَهُ: صَلِّ مَعَنَا هَذَيْن - يَعْن ي الْيَوْمَيْن - . فَلَمَّا زَالَت الشَّمْسُ أَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ، ثُ مَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حينَ غَابَت الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعشَاءَ حينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْ فَجْرَ حينَ طَلَعَ الْفَجْرُ. فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْيَوْمُ الثَّان ي أَمَرَهُ فَأَبْرَدَ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس حديث رقم: (٦١٤)، وأبو داود (٣٩٥)، والنسائي في المجتبى (٥٢٣)، وفي الكبرى (١٥١١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣١٧/١)، وأحمد (٥٠٨/٣٢)، والبزار في المسند (٩٣/٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٤٨/١)، والدارقطني في السنن (٤٩٥/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٣٩/١)، والبغوي في شرح السنة (١٨٣/٢)، من طرق عن بدر بن عثمان، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبيه، مرفوعاً.

بِهَا، فَأَنْعَمَ أَنْ يُرِدَ بِهَا وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ أَخَّرَهَا فَوْقَ الَّذِي كَانَ. وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ. وَصَلَّى الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ بِهَا ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ(١).

الحديث الرابع:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَّنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِيَ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَكَانَتْ بِقَدْرِ الشِّرَاكِ ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْفَجْرَ حِينَ حَرُمَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ عَلَى الصَّائِمِ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْغَدَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ لِوَقْتٍ وَاحِدٍ ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ(٢).

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس حديث رقم: (٦١٣)، والترمذي (١٥٢)، والنسائي (٥١٩)، وابن ماجه (٦٦٧)، وأحمد (٥٠/٣٨)، والبزار في المسند (٢٦٨/١٠)، والروياني في المسند (٦٦/١)، وابن الجارود في المنتقى (ص٤٧)، وابن خزيمة في صحيحه (١٦٦/١)، والطحاوي في شرح معاني الأثار (١٤٨/١)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٩/٤)، والدارقطني في السنن (٤٩٣/١)، والبيهقي في السنن (٥٤٥/١)، من طرق عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.

(٢) أخرجه أبوداود (٣٩٣)، والترمذي (١٤٩)، والشافعي في المسند (٢١١/١)، وعبدالرزاق في المصنف (٥٣١/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٨٠/١)، وأحمد (٣٩٣/٣) (٤١٢/٣)، وعبد بن حميد كما في المنتخب (٢٣٣) والأزرقي في أخبار مكة (٣٥٠/١)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١١٤/١)، وأبو يعلى في المسند (١٣٤/٥) وابن الجارود في المنتقى (١٥٠)، وابن خزيمة في صحيحه (١٦٨/١)، والفاكهي في أخبار مكة (١٧٨/١)، والطبراني في الكبرى =

=

(٥٣٥/١)، والصغرى (٣٠٩/١٠)، والدارقطني في السنن (٤٨٧/١)، والبيهقي في السنن (١١٣/١)، والبغوي في السنة (١٨٢/٢)، من طريق عبد الرحمن بن الحارث، عن حكيم بن حكيم، عن نافع بن جُبير بن مطعم،عن ابن عبّاس، مرفوعاً.

وفيه عبد الرحمن بن الحارث، وحكيم بن حكيم، متكلم فيهما.

أما عبد الرحمن بن الحارث، فقال فيه أحمد: متروك، وضعفه علي بن المديني، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من أهل العلم، وقال ابن سعد: كان ثقة، وقال العجلي: مدني ثقة، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس.

وأما حكيم بن حيكم، فيه كلام أيضاً، لكنه أقل من سابقه، قال فيه ابن سعد: كان قليل الحديث، ولا يحتجون بحديثه، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي ثقة. وصحح له الترمذي، وابن خزيمة، وغيرهما. قال الذهبي: حسن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق.

انظر: تهذيب التهذيب (٤٤٨/٢)، (١٥٦/٦)، الكاشف (٣٤٧/١)، تقريب التهذيب: (١٧٦)

ولعبد الرحمن بن الحارث متابع جيد، فقد أخرج مُحَمَّد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١١٤/١)، والدارقطني في السنن (٤٨٦/١)، والحاكم في المستدرك (٣١١/١) من طرق عن مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة، عن عبد الرحمن، به.

قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال ابن عدي: له حديث صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ. روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات.

وقال يعقوب بن شيبة: هو وسط وإلى الضعف ما هو، وقال الحاكم: قال ابن المبارك لم يكن به بأس.

ونقل الذهبي قول أبي حاتم، والنسائي، إشعاراً بتقويته. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

وبالجملة فحديثه يكتب، وصالح للمتابعة.

انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٦) الكاشف (٢/ ٢٠٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٩)

ولحكيم بن حكيم متابعان، أخرجهما الدارقطني في السنن (٤٨٧/١)، الأول: عبيد الله بن مقسم، لكن الطريق إليه ضعيف، ففيه مُحَمَّد بن عمر الواقدي، قال ابن حجر في التقريب (ص٤٩٨): "متروك مع سعة علمه".

والثاني: من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد الله بن عمر، عن زياد بن أبي زياد عن نافع بن جبير، به. وهذا الطريق للمتابع ضعيف أيضاً، فإسماعيل بن عياش روايته مستقيمة عن أهل بلدة، وعن غيرهم فيها تخليط، وعبد الله بن عمر مدني. قال الذهبي في الكاشف (٢٤٩/١): "قال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ منه، وقال دحيم: هو في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين، وقال البخاري: إذا حدث عن أهل حمص فصحيح".

ويضاف لهذا أن عبد الله بن عمر الراوي عنه إسماعيل قال عنه ابن حجر في التقريب (ص ٣١): ضعيف عابد.

والحديث بهذه المتابعات، والشواهد، ومنها حديث جابر في إمامة جبريل، يرتقي لدرجة الحسن، ولذا حسنه الترمذي بعد روايته، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال ابن العربي في عارضة الأحوذي (٢٥١/١): "ورواة حديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير، لا سيما وأصل الحديث صحيح في صلاة جبريل بالنبي صلي الله عليه وسلم، وإنما هذه الرواية تفسير مجمل وإيضاح مشكل".

=

الحديث الخامس:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ وَآخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفَرُّ الشَّمْسُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأُفُقُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأُفُقُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ(١).

=

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٤٤٥): "عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة: مختلف فيه، لكنه توبع، أخرجه عبد الرزاق عن العمري عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه. قال ابن دقيق العيد: هي متابعة حسنة، وصححه أبو بكر بن العربي وابن عبد البر".

(١) أخرجه الترمذي (١٥١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٨١/١)، وأحمد (٩٤/١٢)، والبزار في المسند (١٢٥/١٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٤٩/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٥٢/١)، من طريق مُحَمَّد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

ظاهر إسناد الحديث صحيح، فرجاله ثقات، إلا أنه أعله جمع من أهل العلم، ومنهم: ابن معين، والبخاري، والترمذي، وأبو حاتم، والبزار، والعقيلي، والدارقطني، وابن عبد البر، وابن رجب، وغيرهم.

وغلط مُحَمَّد بن فضيل، فقد رواه عن الأعمش مرفوعاً، ورواه غيره عن الأعمش، عن مجاهد، موقوفاً عليه، ومرة مرسلاً. كما عند الترمذي (١٥١)، والدارقطني في السنن (٤٩٢/١) و (٤٩٣/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٥٣/١)

قال الترمذي: "سمعت مُحَمَّداً يقول: حديث الأعمش، عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث مُحَمَّد بن فضيل، عن الأعمش، وحديث مُحَمَّد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه مُحَمَّد بن فضيل".

وقال ابن أبي حاتم: "قال أبي: هذا خطأ؛ وهم فيه ابن فضيل؛ يرويه أصحاب الأعمش، عن الأعمش، عن مجاهد، قوله". انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ١٤٥)

وقال الدارقطني: "رواه مُحَمَّد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ووهم فيه. وخالفه زائدة، وعبثر بن القاسم، فروياه عن الأعمش، عن مجاهد، قوله، وهو الصحيح". انظر: علل الدارقطني (٢٧٤/١٣). وانظر: الضعفاء للعقيلي (٣٥٦/٥)، مسند البزار (١٢٥/١٦)، التمهيد (٨٦/٨)، فتح الباري لابن رجب (٣٥٨/٤)، السنن الكبرى للبيهقي (٥٥٢/١)، الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه (٢٧/٢)

=

الحديث السادس:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ بَيْنَ صَلَاتَيْكُمْ هَاتَيْنِ، وَيُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ قَالَ: عَلَى إِثْرِهِ وَيُصَلِّي الصُّبْحَ إِلَى أَنْ يَنْفَسِحَ الْبَصَرُ(١).

المبحث الثاني:

تخريج حديث جبريل.

قال الإمام النسائي في كتاب المواقيت، بَابُ: أَوَّلِ وَقْتِ الْعِشَاءِ

=

وذهب بعض أهل العلم المتقدمين، وكثير من المتأخرين إلى تصحيح الحديث من رواية مُحَمَّد بن فضيل، مرفوعاً، قال ابن الجوزي: ابْن فُضيل ثقةٌ، فيجوز أن يكون الأعمش قد سمعه من مجاهد مرسلاً، وسمعه من أبي صالح مسندًا" انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١٢/٢). وقال ابن حزم: "لم يخف علينا من تعلل في حديث أبي هريرة بأن مُحَمَّد بن فضيل أخطأ فيه؛ وإنما هو موقوف على مجاهد، وهذا أيضا دعوى كاذبة بلا برهان، وما يضر إسناد من أسند إيقاف من أوقف؟". انظر: المحلى (٢٠٢/٢). وانظر: تعليق الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي: (٢٨٤/١)، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٢٧٢/٤)

(١) أخرجه النسائي (٥٥٢)، وأبو داود الطيالسي في المسند (٥٩٧/٣)، وأحمد في المسند (٣٢٢/١٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩١/١)، والضياء المقدسي في المختارة (١٦٧/٦)، من طرق عن شعبة، عن أبي صدقة عن أنس، مرفوعاً.

رجاله رجال الصحيح، عدا أبي صدقة: توبة الأنصاري البصري، مولى أنس بن مالك. قال الذهبي: "ثقة، روى عنه شعبة"، ميزان الاعتدال (٣٦١/١)، انظر: تهذيب التهذيب: (١ /٢٦١)، وقال ابن حجر: "مقبول" انظر: تقريب التهذيب: (ص ١٨٣) فأقل أحوال هذا الطريق أن يكون حسناً.

وأخرجه عبد بن حميد كما في المنتخب (٣٦٩/١)، من طريق مسلم الملائي، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند (٧٦/٧)، من طريق بيان بشر، كلاهما: مسلم وبيان، عن أنس مرفوعاً.

مسلم الملائي: قال عنه الذهبي: "واهٍ"، انظر: الكاشف (٢/ ٢٦٠)، وقال ابن حجر: "ضعيف"، انظر: تقريب التهذيب (ص٥٣٠)، وطريق أبي يعلى رجاله ثقات.

(٥٢٥) أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْر، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ الله بْنُ الْمُبَارَك عَنْ حُسَيْن بْن عَلِيِّ بْن حُسَيْن، قَالَ: أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْد الله ، قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ زَالَت الشَّمْسُ، فَقَالَ: قُمْ يَا مُحَمَّدُ، فَصَلِّ الظُّهْرَ. حِينَ مَالَت الشَّمْسُ، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى إِذَا كَانَ فَيْءُ الرَّجُلِ مِثْلُهُ جَاءَهُ لِلْعَصْرِ، فَقَالَ: قُمْ يَا مُحَمَّدُ فَصَلِّ الْعَصْرَ، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى إِذَا غَابَت الشَّمْسُ جَاءَهُ، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ الْمَغْرِبَ، فَقَامَ فَصَلَّاهَا حِينَ غَابَت الشَّمْسُ سَوَاءً، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ الشَّفَقُ جَاءَهُ، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ الْعِشَاءَ، فَقَامَ فَصَلَّاهَا، ثُمَّ جَاءَهُ حِينَ سَطَعَ الْفَجْرُ فِي الصُّبْحِ، فَقَالَ: قُمْ يَا مُحَمَّدُ فَصَلِّ. فَقَامَ فَصَلَّى الصُّبْحَ. ثُمَّ جَاءَهُ مِنَ الْغَدِ حِينَ كَانَ فَيْءُ الرَّجُلِ مِثْلَهُ، فَقَالَ: قُمْ يَا مُحَمَّدُ فَصَلِّ. فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ جَاءَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ كَانَ فَيْءُ الرَّجُلِ مِثْلَيْهِ فَقَالَ: قُمْ يَا مُحَمَّدُ فَصَلِّ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ جَاءَهُ لِلْمَغْرِبِ حِينَ غَابَت الشَّمْسُ وَقْتًا وَاحِدًا لَمْ يَزُلْ عَنْهُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ جَاءَهُ لِلْعِشَاءِ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ فَصَلَّى الْعِشَاءَ ، ثُمَّ جَاءَهُ لِلصُّبْحِ حِينَ أَسْفَرَ جِدًّا، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ فَصَلَّى الصُّبْحَ ، فَقَالَ: مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتٌ كُلُّهُ.

تخريجه(١):

أخرجه النسائي (٥٢٥) ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٩) عن سويد بن نصر.

وأخرجه الترمذي (١٥٠) عن أحمد بن موسى.

وأخرجه أحمد (١٤٥٣٨) عن يحيى بن آدم.

---

(١) عمدت تخريج الحديث بالأصل وعدم ذكره بالحاشية، كما هو الحال في الأحاديث السابقة كون هذا الحديث أساس في هذه الدراسة.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٤٢٦) ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٢٨) عن أحمد بن الحجاج، والدارقطني في السنن (١/ ٤٨٣) من طريق أحمد بن الحاج أيضاً.

وأخرجه الطوسي في مختصر الأحكام (١/ ٣٩٩) من طريق إبراهيم بن شماس.

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٣٣٩) وفي الإقناع (١/ ٧٧) من طريق الحسين بن الحسن.

وأخرجه ابن حبان (٤/ ٣٣٥) من طريق حبان بن موسى.

وأخرجه الدارقطني (١/ ٤٨١) وأبو طاهر المخلص في المخلصيات (٢/ ٤٠٣) من طريق الحسن بن عيسى النيسابوري.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٣١٠) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣٦٨) من طريق عبدان بن عثمان.

تسعتهم: (سويد، وأحمد بن موسى، ويحيى، وأحمد بن الحجاج، وإبراهيم، والحسين، وحبان، والحسن، وعبدان) عن عبد الله بن المبارك، به. بألفاظ متقاربة.

إلا أنه في رواية الترمذي قال: (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: أَمَّنِي جِبْرِيلُ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: لِوَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ).

وفي رواية أحمد عن يحيى بن آدم، والطوسي عن إبراهيم بن شماس، قالا: (ثُمَّ جَاءَهُ لِلْعِشَاءِ حِينَ ذَهَبَ نِصْفُ اللَّيْلِ - أَوْ قَالَ: ثُلُثُ اللَّيْلِ). وباقي الرواة لم يذكروا فيه الشك، وفيه (حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ).

رواية عطاء بن أبي رباح عن جابر:

أشار لها الترمذي في السنن (١/ ٢١٩)، فقال: "حديث جابر في المواقيت قد رواه عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وأبو الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث وهب بن كيسان، عن جابر"، وأخرجها النسائي في السنن (١/ ٢٥٥)، وفي الكبرى (٢/ ١٩٩)، ومن طريقه الطبراني في الأوسط (٢/ ١٩٢)، وتمام في الفوائد (١/ ١٤٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٣٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣١)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٤٥)، عن يوسف بن واضح، عن قدامة بن شهاب، عن برد، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣٧٨)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٤٥)، من طرق عن يوسف بن واضح، به.

وأخرجه الدارقطني في السنن (١/ ٤٨٣)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣٦٨)، والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (١/ ٣٣٨)، وأخرجه ابن المقري في الأربعون (ص٨٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣١٠)، وتمام في الفوائد (١/ ١٤٣)، وابن عبد البر في التمهيد (٨/ ٣٠)، من طرق عن إسحاق بن إبراهيم الصواف، عن عمرو بن بشر الحارثي، عن برد، به.

وأخرجه الدارقطني في السنن (١/ ٤٨٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣١١)، من طريق عبد العزيز بن الماجشون عن عبدالكريم بن أبي المخارق، عن عطاء بن أبي رباح عن جابر.

رواية عمرو بن دينار وأبي الزبير.

أشار لها الترمذي أيضـًا كما سبق في رواية عطاء، وأخرجها البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢/ ١٩٣)، وفي السنن الكبرى (١/ ٥٣٧)، قال: أخبرناه أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي الحافظ قال: أخبرنا أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن الحافظ، أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: حدثنا أيوب بن سليمان بن بلال قال: حدثني أبو بكر بن أبي أويس قال: حدثني سليمان بن بلال، عن صالح بن كيسان، عن أبي الزبير وعمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله.

المبحث الثالث:

دراسته والحكم عليه:

الرواية الأولى، رواية وهب بن كيسان، عن جابر:

وهذا الطريق أهم طرق الحديث وأصحها.

وهب بن كيسان، وثقة أحمد، وابن معين، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال عنه الذهبي وابن حجر: ثقة(١).

حسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، قال الإمام أحمد: "وَحَليثه الَّذي روى فِي الْمَوَاقِيت حَديث لَيْسَ بالمنكر لأَنَّه قد وَافقه على بعض صِفَاته غَيره"، ووثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحـًا ولا تعديلاً، قال عنه ابن حجر: صدوق مقل(٢).

---

(١) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/٥١٦)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: ١٠٩)، الثقات لابن حبان (٥/٤٩٠)، تهذيب التهذيب (١١/١٦٦)، الكاشف (٢/٣٥٧)، تقريب التهذيب (ص: ٥٨٥)، تهذيب التهذيب (١١/١٦٦)

(٢) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص ٥١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٥٥)، الثقات لابن حبان (٦/٢٠٥)، تهذيب الكمال (٦/٣٩٥)، الكاشف (١/٣٣٤)، تقريب التهذيب (ص: ١٦٧)

عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، والمدار عليه من هذا الطريق، قال ابن حجر: ثقة ثبت، فقيه عالم، جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير(١).

وأما الرواة عن ابن المبارك التسعة فسأعرض تراجمهم باختصار:

سويد بن نصر المروزي، وثقه النسائي، وقال ابن حجر ثقة(٢).

أحمد بن موسى، قال النسائي لا بأس به، وقال ابن وضاح ثقة ثبت، وقال ابن حجر: ثقة حافظ(٣).

يحيى بن آدم المقرئ، وثقة أبو حاتم، وابن معين والنسائي، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فاضل(٤).

أحمد بن الحجاج المروزي، قال ابن أبي خيثمة: كان رجل صدق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة(٥).

إبراهيم بن شماس، وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد بن حنبل: كان صاحب سنة، وقال ابن حجر: ثقة(٦).

الحسين بن الحسن بن حرب المروزي، قال عنه أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق(٧).

---

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٧٩/٥)، تاريخ بغداد (٣٨٨/١١)، تاريخ الإسلام (٨٨٢/٤)، تقريب التهذيب (ص٥٤٠)

(٢) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٣٩/٤) تهذيب التهذيب (١٣٦/٢)، تقريب التهذيب (ص٢٦٠)

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٤٥/١)، تقريب التهذيب (ص٩٦)

(٤) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٢٨/٩)، تهذيب التهذيب (٣٣٧/٤)، تقريب التهذيب (ص٥٨٧)

(٥) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٥/٢)، الثقات (٦/٨)، تقريب التهذيب (ص٧٨)

(٦) انظر: الثقات لابن حبان (٦٩/٨)، تهذيب التهذيب (٦٩/١)، تقريب التهذيب (ص١٨١)

(٧) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٩/٣)، وذكره ابن حبان في الثقات (١٩٠/٨)، التقريب (ص١٦٦)

حبان بن موسى المروزي، روى عنه البخاري ومسلم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه ابن حجر: تقة(١).

الحسن بن عيسى الماسرجسي، وثقه الدارقطني، والخطيب، وأخرج له مسلم، وقال ابن حجر: ثقة(٢).

عبدان، وهو عبدالله بن عثمان بن جبلة، قال الحاكم: كان إمام أهل الحديث ببلده، أخرج له البخاري ومسلم، وقال ابن حجر: ثقة حافظ(٣).

هذا الطريق رجال ثقات، وسنده صحيح، وهو أقوى طرق حديث جابر، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح مشهور من حديث عبد الله بن المبارك، والشيخان لم يخرجاه لعلة حديث الحسين بن علي الأصغر"(٤)، وحسن بن علي، سبق قول الإمام أحمد فيه: "وحديثه الذي روى في المواقيت حديث ليس بالمنكر؛ لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره".

الرواية الثانية، رواية عطاء بن أبي رباح عن جابر:

عطاء بن أبي رباح، وثقه يحيى بن معين، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "وكان من سادات التابعين فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً"، وقال الذهبي: "أحد الأعلام"، وقال ابن حجر: " ثقة فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال"(٥).

---

(١) انظر: الثقات لابن حبان (٢١٤/٨)، التقريب (ص١٥٠)

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٣٣٢/٨)، تهذيب التهذيب (٤١١/١)، التقريب: (ص١٦٣)

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٣٨٢/٢)، التقريب (ص٣١٣)

(٤) المستدرك (٣١٠/١)

(٥) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٣٣٠/٦) الثقات لابن حبان: (١٩٨/٥) الكاشف: (٤١١/٣) التقريب: (ص٦٧٧)

برد بن سنان، قال الإمام أحمد: "صالح الحديث"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين. وقال مرة: كان صدوقًا في الحديث"، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال مرة ليس به بأس، ووثقه النسائي، وقال مرة ليس به بأس. ولم أقف على أحد ضعفه إلا ابن المديني، ولذا قال الذهبي: "وثقه جماعة وضعفه علي"، وقال ابن حجر: "صدوق، رمي بالقدر"(١).

قدامة بن شهاب، قال أبو حاتم: "محله عندي محل الصدق"، وقال أبو زرعة: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما خالف"، وقال ابن حجر: صدوق(٢).

يوسف بن واضح، قال أبو حاتم: "محله الصدق"، ووثقه النسائي، وقال الذهبي وابن حجر: ثقة(٣).

هذا الطريق فيه برد بن سنان، ضعفه ابن المديني، لكن الأكثر على قبول حديثه، وقدامة بن شهاب وإن لم يوثق إلا أنه مقبول الرواية، ولذا قال عنه ابن حجر: صدوق. وبالجملة فهذا طريق أقل أحواله أن يكون حسنًا، مع ما يتقوى به من الطريق السابق.

الرواية الثالثة، رواية عمرو بن دينار، وأبي الزبير محمد بن مسلم.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٤٢٢/٢)، تهذيب الكمال: (٤٣/٤)، الكاشف: (١٥٤/٢)، تهذيب التهذيب: (٢١٧/١)، التقريب: (ص١٦٥)

(٢) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١٢٨/٧)، الثقات: (٢١/٩)، تهذيب التهذيب: (٤٣٣/٣)، التقريب: (ص٧٩٩)

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٢٣٢/٩)، الكاشف: (٥٤٩/٤)، تهذيب التهذيب: (٤٦٢/٤)، التقريب: (ص١٠٩٦)

عمرو بن دينار، وثقه شعبة، وأحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم(١).

أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، قال أحمد: قد احتمله الناس ... ليس به بأس. ووثقه النسائي، ووصفه وغيره بالتدليس.

وسأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عنه، فقال: يحتج بحديثه؟ قال: إنما يحتج بحديث الثقات.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الذهبي: حافظ ثقة. وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس(٢).

صالح بن كيسان، وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وغيرهم، قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه(٣).

سليمان بن بلال، قال أحمد: لا بأس به ثقة، ووثقه ابن معين، و يعقوب بن شيبة، والنسائي(٤).

أبو بكر بن أويس، وثقه ابن معين، وقال الدارقطني: حجة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي وابن حجر: ثقة، وضعفه النسائي(٥)، روى له البخاري ومسلم، فيقدم التوثيق على ما قاله النسائي.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٢٣١/٦)، تهذيب الكمال: (٥/٢٢)، تهذيب التهذيب: (٢٦٨/٣)

(٢) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٧٤/٨)، تهذيب الكمال: (٤٠٢/٢٦)، الكاشف: (١٩٥/٤)، تعريف أهل التقديس: (١٥١/١)، التقريب: (ص٨٩٥)

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٤١٠/٤)، تهذيب الكمال: (٧٩/١٣)، التقريب: (ص٤٤٧)

(٤) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١٠٣/٤)، تهذيب الكمال: (٣٧٢/١١)، التقريب: (ص٤٠٥)

(٥) انظر: الثقات لابن حبان: (٣٩٨/٨)، الكاشف: (٢٣١/٣)، تهذيب الكمال: (٤٤٤/١٦)، تهذيب التهذيب: (٤٧٧/٢)، التقريب: (ص٥٦٥)

أيوب بن سليمان بن بلال، وثقه أبوداود، وقال الدارقطني: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الفتح الأزدي: يحدث بأحاديث لا يتابع عليها، وقال الساجي: له أحاديث لم يتابع عليها، وضعفه ابن عبد البر، ورد عليه ابن حجر، فقال: "ووهم في ذلك، ولم يسبقه من الأئمة إلى تضعيفه إلا ما أشرنا إليه عن الساجي ثم الأزدي"، ووثقه الذهبي وابن حجر(١).

محمد بن إسماعيل البخاري، الإمام، صاحب الصحيح.

أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن، قال الدارقطني: ثقة مأمون إمام، وقال الذهبي: إمام شهير حجة.(٢)

أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي، روى عنه الحاكم، وقال: هو ذو الهمة العالية، والعبادة الظاهرة، وقال الذهبي: الإمام السيد، المحدث الصدوق، مسند خراسان(٣).

هذا الطريق رجاله ثقات، وأما ما قيل في أبي الزبير فإنه لا يضر، فهو متابع من عمرو بن دينار.

والحديث بهذه الطرق صحيح، بل قال البخاري: "أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم"، كما نقله عنه الترمذي(٤)، وقال الحاكم: "حديث صحيح مشهور"، وقال ابن القطان: "وحديث جابر أصح شيء في إمامة جبريل النبي – صلى الله عليه وسلم – على ما ذكره الترمذي في كتاب العلل

(١) انظر: الثقات لابن حبان: (١٢٦/٨)، إكمال تهذيب الكمال: (٣٣٢/٢)، تهذيب التهذيب: (٢٠٣/١)، الكاشف: (١٤٧/٢)، التقريب: (ص١٥٩)

(٢) انظر: لسان الميزان: (١ / ٦٦٧)

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء: (١٧ / ٩٨)

(٤) سنن الترمذي (١ /١٩٦)، وانظر: النفح الشذي شرح جامع الترمذي (٣/ ٣٣٣)

عن البخاري"(١) ، وقال مغلطاي: "وهو حديث حسن صحيح غريب"، ونقل عن النسائي تصحيحة(٢).

وقال ابن الملقن: "فتلخص صحة حديث جابر هذا بما له من شاهد عليه"(٣).

ولا بد من الإشارة هنا إلى ما قاله ابن القطان الفاسي في كتابه الوهم والإيهام(٤)، وتكلمه على الحديث، حيث زعم أنه مرسل، فقال: "يجب أن يكون مرسلاً كذلك، إذ لم يذكر جابر من حدثه بذلك، وهو لم يشاهد ذلك صبيحة الإسراء، لما علم من أنه أنصاري، إنما صحب بالمدينة. وابن عباس، وأبو هريرة، اللذان رويا أيضا قصة إمامة جبريل، فليس يلزم في حديثهما من الإرسال ما في رواية جابر، لأنهما قالا: إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال ذلك وقصه عليهم". وهذا الحكم بالإرسال مردود عليه، وقد تكفل ابن الملقن بالرد، فقال: "وحاصله أنه مرسل صحابي، وذلك مقبول حكمه حكم المسند عند الجمهور؛ إلا من شذ، والجهالة لعين من أرسل عنه غير ضارة، ومن البعيد أن يكون جابر سمع ذلك من تابعي غير صحابي، وقد جاء عن جابر أيضا بلفظ: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال ذلك، كما رواه ابن عباس وأبو هريرة، ففي الترمذي عن جابر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: "أمني جبريل ..." الحديث.

---

(١) الأحكام الوسطى (٢٥١/١)

(٢) شرح ابن ماجه لمغلطاي (٩٤٩/٣)

(٣) البدر المنير (١٦٦/٣)

(٤) (٤٦٧/٢)

وفي إحدى روايات الحاكم، والدراقطني عن جابر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم -: "أمني جبريل بمكة مرتين"، فزال ما أعل الحديث به، وظهر أن ذلك ليس مخصوصاً بحديث ابن عباس وأبي هريرة"(١)

المبحث الرابع:

مقارنة بين حديث جبريل عليه السلام، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

صلاة الظهر:

بداية صلاة الظهر:

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: " قُمْ يَا مُحَمَّدُ، فَصَلِّ الظُّهْرَ. حِينَ مَالَتِ(٢) الشَّمْسُ".

وهو متوافق مع حديث عَبْدِالله بْنِ عَمْرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ. وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ. وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ.(٣).

(١) البدر المنير (٣/ ١٦٧)، وانظر: نصب الراية (٢٢٢/١)، الهداية في تخريج أحاديث البداية (٢٦٤/٢)

(٢) مالت: بمعنى زالت. انظر: شرح ابن ماجه لمغلطاي (٩٨٥/٤)

(٣) رواه مسلم، سبق تخريجه.

وحديث أبي برزة الأسلمي في صحيح البخاري(١)، وحديث أبي موسى الأشعري في صحيح مسلم(٢).

وبداية وقتها عند الزوال مما نُقل الإجماع عليه(٣).

آخر الوقت:

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: " ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى إِذَا كَانَ فَيْءُ الرَّجُلِ مِثْلُهُ جَاءَهُ لِلْعَصْرِ".

وهو متوافق مع حديث عبد الله بن عمرو، وفيه:"وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ".

وأخذ جمهور الفقهاء بهذه الأحاديث، وأن آخر وقت صلاة الظهر: إذا كان ظل الشيء كطوله، سوى فيء الزوال(٤).

صلاة العصر:

بداية وقت صلاة العصر:

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: "حَتَّى إِذَا كَانَ فَيْءُ الرَّجُلِ مِثْلُهُ جَاءَهُ لِلْعَصْرِ"، وهو متوافق مع حديث عبدالله بن عمرو بن العاص: "وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ

(١) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، حديث رقم: (٥٤٧)

(٢) صحيح مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس حديث رقم: (٦١٤)

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر ص٣٨، مراتب الإجماع لابن حزم ص٢٦، الإفصاح: (١٠٣/١) المغني (١/ ٢٢٤)

(٤) انظر: مختصر خليل (ص٢٢)، المغني (١/ ٢٢٦)، روضة الطالبين (١/ ١٨٠)

كَطُولِهِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ"، وبه أخذ جمهور الفقهاء، وأن أول وقت صلاة العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، سوى فيء الزوال(١).

آخر الوقت:

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: " ثُمَّ جَاءَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ كَانَ فَيْءُ الرَّجُلِ مِثْلَيْهِ فَقَالَ: قُمْ يَا مُحَمَّدُ فَصَلِّ فَصَلَّى الْعَصْرَ". وبه قال مالك في رواية عنه، والشافعي، ومذهب أحمد بن حنبل(٢)

خالفه حديث عبدالله بن عمرو: " وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ"، وهو رواية في مذهب مالك، وقول لأحمد بن حنبل(٣).

اختلفت أنظار العلماء في النظر لألفاظ الأحاديث السابقة، فمنهم من حمل حديث إمامة جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وحديث عمرو بن العاص على الاختلاف، فاحتاج إلى الجمع أو الترجيح، ومنهم من يرى أنهما يؤولان إلى معنى واحداً.

---

(١) انظر: مختصر خليل (ص٢٧)، المغني (١/ ٢٢٦)، روضة الطالبين (١/ ١٨٠)

(٢) انظر: الأم للشافعي (١/ ٩٢)، معالم السنن (١/ ١٢٤)، الاستذكار (١/ ٢٦)، المغني (١/ ٢٢٧)، كشاف القناع (١/ ٢٥٢)

(٣) انظر: مختصر خليل (ص٢٧)، المغني (١/ ٢٢٧)

قال ابن رجب في فتح الباري (٤/ ٢٩٠): "وأكثر من قال بهذا القول والذي قبله، قالوا: لا يخرج وقت العصر بالكلية باصفرار الشمس ولا بمصير ظل كل شيء مثليه، انما يخرج وقت الاختيار، ويبقى ما بعده وقت ضرورة". وانظر: معالم السنن (١/ ١٢٤)

أما الجمع بين حديث جبريل وحديث عبد الله بن عمرو، فقيل: "بحمل حديث جبريل على بيان وقت الاختيار، لا لاستيعاب وقت الاضطرار والجواز"(١).

وأما الترجيح، فكل من تكلم عليه فقد رجح حديث عبد الله بن عمرو، للأسباب التالية:

أنه أصح سنداً، فإن حديث ابن عمرو في صحيح مسلم، ولأن حديث ابن عمرو متأخر فقد قاله في المدينة، وحديث جبريل في مكة(٢).

وأما من لم ير اختلاف بين الحديثين، وأنهما بمعنى واحد، وأن وقت الاصفرار هو بحلول ظل الشي مثليه، فذهب إليه جمع من هل العلم، قال المازري: "يحتمل أن يكون تحديده القامتين في حديث هو الاصفرار الذي حُدّ به في حديث آخر. فذكر الاصفرار مرة لأنه علم باد للعيان تعرفه الخاصة والعامة، وذكر القامتين أيضاً لتكون علامة لمن يعلم ذلك ممن ينظر في الأظلال"، وقال القاضي أبو بكر بن العربي: "وهما متساويان في المعنى؛ لأن الشمس لا يزال بياضها ناصعًا حتى ينتهي نَنُي الظل، فإذا أخذ في التثليث نقص البياض، حتى تأخذ الشمس في التطفيل، فتتمكن الصفرة"، وقال ابن قدامة: " ولعلَّهما مُتقاربان يوجد أحدهما قريبًا من الآخر"(٣).

---

(١) انظر: فتح الباري لابن رجب (٤/ ٢٩٠)، شرح النووي على مسلم (٥/ ١١٠)، نيل الأوطار (١/ ٣٧٩)

(٢) انظر: معالم السنن (١/ ١٢٣)، المجموع شرح المهذب (٣/٣١)، نيل الأوطار (١/ ٣٨٢)

(٣) انظر: المعلم بفوائد مسلم (١/ ٤٢٨)، عارضة الأحوذي (١/٢٥٧)، المفهم (٢/ ٢٣٦)، المغني (١/ ٢٢٧)

صلاة المغرب:

بداية وقت صلاة المغرب:

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: " ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ جَاءَهُ، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ الْمَغْرِبَ، فَقَامَ فَصَلَّاهَا حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ سَوَاءً".

لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم بداية وقت صلاة المغرب في حديث عبدالله بن عمرو، ولكن بينتها أحاديث كثيرة غيره، ومنها ما رواه سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: " كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ"(١).

وتحديد بداية وقت صلاة المغرب لا خلاف فيه بين الفقهاء(٢).

آخر الوقت:

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: " ثُمَّ جَاءَهُ لِ لْمَغْرِبِ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ وَقْتًا وَاحِدًا لَمْ يَزُلْ عَنْهُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ". وبه قال مالك في الأشهر عنه وعليه العمل في مذهبه، والإمام الشافعي(٣). وأن لها وقتًا واحداً، وهو بقدر الأذان والإقامة، بعد الطهارة وستر العورة.

خالفه حديث عبدالله بن عمرو: " وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ". وبه قال الجمهور، وقول ثانٍ لمالك، ونُسب للشافعي في القديم(٤).

---

(١) رواه البخاري (٥٦١)، ومسلم (٦٣٦)، وغيرهما.

(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر ص٣٨، مراتب الإجماع لابن حزم ص٢٦، المجموع شرح المهذب (٣٣/٣)

(٣) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ١٩١)، الأم للشافعي (١/ ٩٢)، المحلى (٢٠٣/٢)، المغني (٢٣٠/١)، عمدة القاري (٨٤/٥)

(٤) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ١٩١)، المجموع شرح المهذب (٣٠/٣)، المغني (٢٣٠/١)

اختلفت أنظار العلماء في النظر لألفاظ الأحاديث السابقة، فمنهم من رجح بين الحديثين، ومنهم من جمع بينهما.

أما من سلك مسلك الترجيح فقد رجحوا حديث عبد الله بن عمرو، لكونه أصح إسناداً من حديث إمامة جبريل، كون الحديث في صحيح مسلم(١).

وإما لأن حديث عبدالله بن عمرو متأخر عن حديث إمامة جبريل(٢).

وإما لأن حديث عبد الله بن عمرو قول، وإمامة جبريل فعل، فيقدم القول على الفعل(٣).

ومن جمع بين الحديثين (وهو أولى) فقال: في حديث جبريل اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز(٤).

ويمكن الجمع أيضـًا: "بأن إيقاع المغرب في حديث جبريل في وقت واحد، لعلّه: إنما كان ليبين: أن إيقاعها في ذلك الوقت أفضل، ولذلك اتفقت الأمة على ذلك ... وليس فيه ما يدل على منع تأخيرها عن ذلك الوقت، وتكون أحاديث التوسعة تبيِّن وقت الجواز"(٥).

صلاة العشاء:

بداية وقت صلاة العشاء:

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٥/ ١١١)

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي (١٨٦/٢)، شرح النووي على مسلم (١١١/٥)، فتح الباري لابن رجب (٣٥٩/٤)

(٣) انظر: فتح الباري لابن رجب (٤/ ٣٥٩)، شروق أنوار المنن (٤/ ١١٣٢)

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (٥/ ١١١)، المجموع شرح المهذب (٣٥/٣)

(٥) انظر: المفهم (٢٣٧/٢)

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: "حَتَّى إِذَا ذَهَبَ الشَّفَقُ جَاءَهُ، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ الْعِشَاءَ، فَقَامَ فَصَلَّاهَا".

لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم بداية وقت صلاة المغرب في حديث عبد الله بن عمرو، ولكن بينتها أحاديث كثيرة غيره، ومنها ما رواه بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم: "صلى العشاء في اليوم الأول حين غاب الشفق"(١).

ولا خلاف بين العلماء في أن أول وقت صلاة العشاء الآخرة مغيب الشفق(٢).

آخر الوقت:

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: " ثُمَّ جَاءَهُ لِ لْعِشَاءِ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ". وبه قال مالك، والشافعي، ورواية عن أحمد(٣).

وفي حديث عبد الله بن عمرو، قال: " وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِ صْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ". وبه قال أبو حنيفة، والشافعي في القديم، ورواية عن أحمد(٤).

اختلفت أنظار العلماء في النظر لألفاظ الأحاديث السابقة، فمنهم من رجح بين الحديثين، ومنهم من جمع بينهما.

---

(١) رواه مسلم (٦١٣)

(٢) انظر: مراتب الإجماع لابن حزم ص٢٦، المجموع شرح المهذب (٣/٤١)، المغني لابن قدامة (١/ ٢٧٧)

(٣) انظر: الأم للشافعي (١/ ٩٣)، الكافي في فقه أهل المدينة (ص: ٤٩)، التمهيد (٨/ ٩٢)، المغني لابن قدامة (١/ ٢٧٨)

(٤) انظر: المبسوط للسرخسي (١/ ١٤٥)، المغني لابن قدامة (١/ ٢٧٨)، المجموع شرح المهذب (٣/٤١)

أما من سلك مسلك الترجيح فقد رجحوا حديث عبد الله بن عمرو، لكونه أصح إسناداً من حديث إمامة جبريل، كون الحديث في صحيح مسلم(١).

وإما لأن حديث عبدالله بن عمرو متأخر عن حديث إمامة جبريل، ويكون ناسخـًا له(٢).

ومن جمع بين الحديثين (وهو أولى) فقال: إنه شرع بعد ثلث الليل، وحينئذ يمتد إلى النصف، أو قريب منه(٣).

صلاة الفجر:

بداية وقت صلاة الفجر:

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: "ثُمَّ جَاءَهُ حِينَ سَطَعَ الْفَجْرُ فِي الصُّبْحِ، فَقَالَ: قُمْ يَا مُحَمَّدُ فَصَلِّ. فَقَامَ فَصَلَّى الصُّبْحَ".

وجاء في حديث عبد الله بن عمرو متوافقـًا مع حديث جبريل عليه السلام، فقال: "وَوَقْتُ صَلَاةِالصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ".

ولاخلاف بين أهل العلم أن بداية الفجر حين يطلع الفجر الثاني(٤).

آخر الوقت:

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٥/ ١١١)، البدر التمام شرح بلوغ المرام (٢/ ٢٠٧)

(٢) انظر: شرح النووي على مسلم (٥/ ١١١)، فتح الباري لابن رجب (٤/ ٣٥٩)، شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص ١٠٣٨)

(٣) انظر: شرح النووي على مسلم (٥/ ١١٧)، فتح الباري لابن رجب (٤/ ٤٠٨)، فتح الباري لابن حجر (٢/ ٥٢)، شرح السيوطي على مسلم (٢/ ٢٦٨)

(٤) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص: ٣٨)، مراتب الإجماع (ص: ٢٦)، التمهيد (٨/٩٤)

في حديث جبريل عليه السلام بينه بقوله: " ثُمَّ جَاءَهُ لِـ لمصُّبْحِ حِينَ أَسْفَرَ جِدًّا". أخذ به الإصطخري من الشافعية، "فإنه قال: إذا أسفر الوقت جداً خرج وقتها وصارت قضاء". ولم يوافقه أحد(١). وقال مالك في رواية عنه، وأكثر المالكية، وبعض الحنابلة أنه وقت اختيار وما بعده وقت ضرورة(٢).

وفي حديث عبد الله بن عمرو قال: " مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ". وبه قال الجمهور(٣)

ولا يظهر اختلاف بين حديث جبريل عليه السلام وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، فحديث جبريل ابتداء صلاة الفجر عند الإسفار جداً، وتنتهي الصلاة بطلوع الشمس أو قريباً منها.

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبي بعد، وبعد:

ففي ختام هذا البحث أسجل مايلي:

١- بعد دراسة الحديث، دراسة حديثية، وفقهية، تبين أن حديث جبريل من أصح الأحاديث في باب مواقيت الصلاة، ومع كونه متقدماً، فقد أم جبريل عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة، وقبل البعثة، إلا أنه متوافق مع حديث عبد الله بن عمرو، المتأخر

(١) انظر: فتح الباري لابن رجب (٤/٤٣١)، إكمال المعلم (٢/٥٦٩)

(٢) انظر: مختصر خليل (ص: ٢٧)، التمهيد (٨/ ٩٤)، المغني (١/٢٧٩)

(٣) انظر: الأم للشافعي (١/٩٣)، روضة الطالبين (١/١٨٢)، مراقي الفلاح (ص: ٧٢)، المفهم (٢/٢٣٩)

في المدينة، وتبين أنه من الممكن الجمع بينها بجمع ليس فيه تعسف، أو تكلف، وهذا مما يقوي العمل بالأدلة جميعاً.

٢- لحديث جابر بن عبد الله ثلاثة طرق، الأول: من طريق وهب بن كيسان، والثاني: من طريق عطاء بن أبي رباح، والثالث: من طريق عمرو بن دينار، وأبي الزبير محمد بن مسلم، أربعتهم: وهب بن كيسان، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار وأبي الزبير، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

والأولى من هذه الطرق أصحها، والآخران أقل أحوالهما القول بتحسينهما، وبهذا تقوية لقول الإمام البخاري: "أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم".

٣- في حديث جبريل عليه السلام في المواقيت بين فيه أوقات الفضيلة، ولم يبين أوقات الجواز والضرورة في بعض الأوقات.

٤- في حديث جبريل عليه السلام تعليم بالفعل، وأما حديث عبد الله بن عمرو تعليم بالقول، وقد

٥- أوصي الباحثين بالنظر بالأحاديث الأصول الجامعة الأحكام، كأحاديث "أصول المواقيت"، وجمعها، ودراستها دراسة حديثية موسعة، ودراسة ما فيها من اختلاف، وما يقع بينها من تعارض، فإنها المرجع للأحكام التي يعتمد عليها الفقيه، والتي تدور عليها أحكام العبادات، والمعاملات.

٦- كما أوصي بإطالة البحث والتأمل في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، ومحاولة الجمع بينها، من غير تعسف ولا تكلف، فالجمع أولى من الترجيح، كما لا يخفى.

٧- وأوصي كذلك بالاهتمام بأحكام العلماء والأئمة في حكمهم على الأحاديث التي يقولون فيها: (أصح شيء في الباب)، فلم يشر إليه الإمام المعتبر إلا وقد وجد فيه ما يستحق هذا الوصف، وبذا يكون جديرا بالدارسة، والله الموفق.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١. الإجماع، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ط١، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ط١، دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ.
٢. الأحاديث المختارة، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط٣، بيروت، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ.
٣. الأحكام الوسطى، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي الأشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ.
٤. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق المكي الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، ط٢، بيروت، دار خضر، ١٤١٤هـ
٥. أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله، المعروف بالأزرقي، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، ط٣: بيروت، دار الأندلس للنشر، ١٤٠٣هـ.
٦. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.
٧. الإفصاح عن معاني الصحاح، يحيى بن هبيرة بن محمد، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٧هـ.
٨. الإقناع، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط١، بدون ذكر دار نشر، ١٤٠٨هـ.

٩. إكمال المعلم بفوائد مسْلم، عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق: د. يحْيَى إسْمَاعيل، ط١، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ.
١٠. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ.
١١. الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٠هـ.
١٢. الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، دار الفلاح، ١٤٣٠هـ.
١٣. البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، الحسين بن محمد بن سعيد اللاعّي، المعروف بالمَغربي، ط١، تحقيق: علي بن عبد الله الزبن، ط١، دار هجر.١٤١٤هـ.
١٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، ط١، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ.
١٥. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

١٦. التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٧هـ.

١٧. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.

١٨. تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، ط١، عمان، مكتبة المنار. ١٤٠٣هـ.

١٩. تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤٠٦هـ

٢٠. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤٢١هـ.

٢١. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي، ط١، تحقيق: عادل أحمد، محمد علي، بيروت، دار الكتب العلمية،١٤١٩هـ.

٢٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب، ط١، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

٢٣. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، ط١، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٨هـ.

٢٤. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني، ط١، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ.
٢٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.
٢٦. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، البُستي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط١، الهند، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣هـ.
٢٧. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م.
٢٨. الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، أبو بكر البيهقي، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، ط١، القاهرة، الروضة للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ.
٢٩. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، ط١، الخبر، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ.
٣٠. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، ط٣، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ.
٣١. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني، ط١، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.

٣٢. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وجماعة، ط١، بيروت، دار الرسالة، ١٤٣٠هـ.

٣٣. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط -محَمَّد كامِل قره بللي، ط١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ

٣٤. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥ هـ

٣٥. سنن الدارقطني، تحقيق: أبو الحسن علي بن عمر، الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ.

٣٦. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ه.

٣٧. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ

٣٨. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، ط٥، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٠هـ.

٣٩. شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، ط٢، دمشق، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٤٠. شرح سنن ابن ماجه، الإعلام بسنته عليه السلام، مغلطاي بن قليج بن عبد الله، تحقيق: كامل عويضة، ط١، مكة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ.

٤١. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، المعروف بالطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، ط١، الرياض، عالم الكتب، ١٤١٤ هـ.

٤٢. شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية، محمد المختار بن محمد بن أحمد مزيد الجكني الشنقيطي، ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٥هـ.

٤٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ.

٤٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٤٥. صحيحُ ابن خُزَيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط٣، دمشق، المكتب الإسلامي ١٤٢٤ هـ.

٤٦. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، الرياض، طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

٤٧. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ.

٤٨. الضعفاء، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيلي، تحقيق، د. مازن السرساوي، ط٢، مصر، دار ابن عباس، ٢٠٠٨م.

٤٩. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، أبو بكر ابن العربي، تحقيق: هشام سمير البخاري، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ.

٥٠. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، محمد بن عبد الله، أبو بكر ابن العربي، تحقيق: هشام سمير، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ.

٥١. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ.

٥٢. العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط٢، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢هـ.

٥٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بدر الدين العينى، تحقيق: محمد أحمد حلاق، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٤هـ.

٥٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: محمود شعبان، ومجدي عبد الخالق، وغيرهم. ط١، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧ هـ.

٥٥. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ط١، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣هـ.

٥٦. الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، تحقيق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، ط٢، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠٠هـ.

٥٧. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.

٥٨. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، ط١، بيروت عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٥٩. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢مـ.

٦٠. المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٤هـ.

٦١. المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، ط١، جدة، مكتبة الإرشاد.

٦٢. المحلى بالآثار. أبو محمد، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ه.

٦٣. مختصر الأحكام، أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ.

٦٤. مختصر خليل، خليل بن إسحاق بن موسى المالكي المصري، تحقيق: أحمد جاد، ط١، القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٦هـ.

٦٥. المخلصيات، محمد بن عبد الرحمن البغدادي المخَلِّص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، ط١، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ١٤٢٩هـ.

٦٦. مراتب الإجماع، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٦٧. مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي، تحقيق: نعيم زرزور،ط١، مصر، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ.

٦٨. مسائل أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: زهير الشاويش، ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ.

٦٩. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٧٠. مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط١، مصر، دار هجر، ١٤١٩ هـ.

٧١. مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، ط١، مصر، دار هجر، ١٤١٩هـ.

٧٢. مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثنى، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ.

٧٣. مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثنى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ.

٧٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

٧٥. مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، ط١، الكويت، شركة غراس للنشر والتوزيع.١٤٢٥هـ.

٧٦. مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، ط١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٨م.

٧٧. مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، ط١، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ.

٧٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، ط١، بيروت، المكتبة العلمية، ١٤١٧هـ.

٧٩. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٨٠. معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، ط١، حلب، المطبعة العلمية، ١٣٥١هـ.

٨١. المعجم الصغير، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، ط١، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، ١٤٠٥ه

٨٢. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ.

٨٣. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٨٤. المُعْلم بفوائد مسلم، أبو عبد الله محمد بن علي المازري المالكي، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، ط٢، الجزائر، الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، ١٩٨٨م.

٨٥. المغني شرح مختصر الخرقي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.

٨٦. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، وجماعة، ط١، بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ١٤١٧هـ.

٨٧. المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، ط١، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤٠٨هـ.

٨٨. المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، ط١ القاهرة، مكتبة السنة، ١٤٠٨هـ.

٨٩. المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط١، بيروت، مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٤٠٨هـ

٩٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.

٩١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ.

٩٢. نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، ط١، جدة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ.

٩٣. النفح الشذي شرح جامع الترمذي، محمد بن محمد ابن سيد الناس، تحقيق: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، ط١، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ.

٩٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، ط١، بيروت، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.

٩٥. نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، ط١، مصر، دار الحديث، ١٤١٣هـ.

٩٦. الهداية في تخريج أحاديث البداية، أحمد بن محمد بن الصدِّيق بن أحمد، أبو الفيض الغُمَارِي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومجموعة، ط١، بيروت، دار عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.

Abstract

This research included the authentification of the hadith of Jabir bin Abdullah, may God be pleased with him, in the Imamate of Gabriel, peace be upon him, for the Prophet Muhammad, peace and blessings be upon him, and the indication of the stated times of prayer; and was studied with exploring its chains of transmission, and it reached to Jabir bin Abdullah in three chains, which are from Wahb bin Kisan, and Ata bin Abi Rabah, Amr bin Dinar, and Abu Al-Zubayr from one chain. These chains of the hadith's transmission have been studied and their scales of transmission descried.

The hadiths of the stated times of prayer, which are the authentic hadiths of the stated times of prayer, were collected, and there were six hadiths in addition to the hadith of Jabir, so that they are totally seven. And I have examined their authenticity and judged their chains of transmission.

And then I made a comparison between the hadith of Jaber bin Abdullah and the hadith of Abdullah bin Amr bin Al-

Aas in Sahih Muslim, as it is the most well-known and correct hadiths of the stated times of prayer, comparing also the times of the prayers that were indicated in both.

The aim of this research was to show the meeting of the hadiths of the Prophet, peace and blessings be upon him, on one meaning and that they were not different, and the possibility of combining those hadiths; to prove who challenge of the authenticity of the Hadith and Sunnah wrong.

My research methodology is an inductive and descriptive, then analytical and deductive approach.

The most important result was showing the authenticity of Jabir's Hadith, and that it is one of the most authentic hadiths in the stated times of prayer, as stated by Imam Al-Bukhari, may God have mercy on him, and it included the authentic hadiths of the stated times of prayer, and that it does not contradict with the rest of the hadiths about under the same topic, and the possibility of reconciling them, in a manner that is consistent and compatible with each other.

Key words: Hadith. Hadith authentification, chains of hadith trasmisiion, Jabir bin Abdullah, authentic hadiths of the stated times of prayer, prayer time.